

الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فهل يكتفه
الاثبات يمين واحدة تجمع فيها النفي والاثبات
اولا بد من يمين للنفي واخرى للاثبات
وحيث ان الحكم الاول يفهم ان الجميع
له لاحق لصاحبه فيه ويقول لاحق في
النصف الذي يدعيه والنصف الاخرى

باب الحوالة

درس

ما يفتح الحوالة من كسرها لغة التحول
والاستفان وشراها عقد يقتضي نقل دين
الى اخرى والاصل فيها قبل الاجماع خبر
الصحيح من مطلق النفي وظلم واذا اتبع احد
على ملى فليبتغى باسكان التناهي فيحتمل كما
رواه هكذا البيهقي **اركانها ستة حمل**
ومحتمل ومحال عليه ودينان دين المحتمل

اي انظر واللا
فالدائن يستقل
ويستقل
من ذمة المحال
عليه والبراد
مالتفكرا لانتقال
اي اجمالا

اي ذمة المدين الى ذمة الدائن وقد اتفقوا على ذلك
والذات في ذمة المدين وقد اتفقوا على ذلك
اصح ان يكون ناشئا عند العقد وهو

على المحمل ودين المحمل على المحال عليه **وصيته**
وكلمها تؤخذ مما يأتي **ويشترط لها** اي المحالة
اي لصحتها **رضي الاولين** اي المحمل والمحل
بلفظ او ما في معناه مما يأتي في الضمان
لانها العاقبات في بيع دين بدين حرام
المحاجة لا رضى المحال عليه لانه محل الحق
فليصاحبه ان يستوفيه بغيره **وشترط**
ثبوت الدينين ولو متقومين فلا يقع
ممن لا دين عليه ولا على من لا دين عليه
وان رضى لعدم الاعتراض اذ ليس على المحمل
شيء يجوز له عوضا ولا على المحال عليه
شيء يجعل عوضا عن حق المحال وتقرى
باستراط ثبوت الدينين المفيد للصورتين
اولى من اقتضاه على الثانية وان كان فيهم
اي بانها يجوز لها الاولي بالاولى **ومحتملها**

اي وجودها
اي جعله دين
عوض دين اخر
اي بانها يجوز
بيها بالاولى

اي ذمة المدين الذي سعى المحال عليه وهو يدين
اي ذمة المحال الذي سعى المدين له وهو الذي يدين